



السودان يكافح من أجل السيطرة على المؤسسات والشركات الحكومية

بقلم سليمان بلدو

في وقت تنادي فيه أعضاء مجموعة أصدقاء السودان المانحة، و المؤسسات المالية الدولية والشركات التي تدرس فرص الاستثمار بالسودان للاجتماع بباريس خلال هذا الأسبوع بدعوة من الحكومة الفرنسية لمناقشة إعفاء السودان من الديون، والتعرف على فرص الاستثمار، وتقديم الدعم الاقتصادي لتعزيز الانتقال الديمقراطي تحت قيادة مدنية في السودان، هناك احتمال ان لا تحظى احدث قرارات الإصلاح الاقتصادي التي اتخذتها الحكومة الانتقالية مؤخرًا بالاهتمام المطلوب¹. في الخامس من أبريل، وبدون ضجة إعلامية تذكر، نشرت وزارة المالية "قائمة أولية" بالشركات والمؤسسات العامة المملوكة لمؤسسات حكومية مختلفة². لقد كان نشر هذه القائمة بمثابة استجابة لكل من الضغوط المحلية والدولية، إلا أنه يجب على النشطاء في مجالات الشفافية ومكافحة الفساد في المجتمع المدني، ووسائل الإعلام في الداخل والخارج، وشركاء السودان الدوليين اغتنام هذه الفرصة لممارسة المزيد من الضغوط للمطالبة بمزيد من الشفافية الشاملة، والإصلاحات القوية، وضوابط للرقابة على جميع المؤسسات والشركات الحكومية، ولا سيما شركات قطاع الأمن.

في السودان، تطالب الحركات السياسية وحركات المجتمع المدني التي تنتم باليقظة والشعبية الجارفة والتي قادت الاحتجاجات الشعبية المسؤولة عن الإطاحة بالبشير بأن تقوم الحكومة الانتقالية بإصلاح الاقتصاد وتحقيق نتائج يشعر بها المواطن السوداني، بما في ذلك عن طريق القضاء على الهياكل المؤسسية الفاسدة للحكومة السابقة. ويواصل الجمهور تحمل ضغوط هائلة ناتجة عن التضخم المفرط والنقص الحاد في السلع والخدمات الأساسية ناهيك عن أن القوة الشرائية للأسر والشركات تتلاشى يومًا بعد يوم³. بدون اتخاذ إجراءات أكثر حسماً للقضاء على ما تبقى من بقايا الحكم الكليبتوقراطي المسؤول عن الكثير من المشاكل الاقتصادية في السودان، ستخاطر الحكومة بفقدان الزخم الشعبي الداعم لها وستواجه بدعوة عاصفة من الاحتجاجات الوطنية على غرار تلك التي أطاحت بالرئيس عمر البشير.

في الوقت نفسه، قدم المانحون الدوليون والأوساط المالية وعودهم بالدعم الاقتصادي والتنموي شريطة استعادة الحكومة السيطرة على الشركات المملوكة للدولة وموارد هذه الشركات. وفي ظل مواجهة الحكومة لصعوبات في التعامل مع الفيضانات الكارثية والوباء القاسي، مضت الحكومة من خلال إصلاحات اقتصادية هيكلية مهمة للوفاء بالشروط التي وضعها برنامج صندوق النقد الدولي لمراقبة مبادرات الإصلاح الاقتصادي بالسودان ليتم النظر في تخفيف أعباء الديون بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي أطلقها الصندوق. تضمنت هذه الإصلاحات تخفيضات كبيرة في دعم الوقود والكهرباء اللذين يتسمان بتكلفة عالية وذلك في أواخر عام 2020، وإلغاء ممارسات أسعار الصرف المتعددة في أوائل عام 2021، والآن النشر الجزئي لتفاصيل الشركات المملوكة للدولة^{4,5,6,7}.

ويبدو ان إصدار قانون الولايات المتحدة للانتقال الديمقراطي في السودان والمساءلة والشفافية المالية في يناير 2021 إلى تعزيز الضغوط الدولية من أجل الإصلاح⁸. يبدو أن أحكام القانون - التي تتطلب بسط السيطرة المدنية على قطاع الدفاع والأمن وممتلكاته من الشركات وتحويل الأسهم التي يمتلكها القطاع في المؤسسات العامة والخاصة - قد كان عاملاً في اتخاذ الجيش لقراره أ بسحب استثماراته من الشركات المشاركة في الأنشطة غير المتعلقة بالدفاع⁹.

اتسم نشر الحكومة لقائمة أولية بالمؤسسات شبه الحكومية بكونه بطيئاً - حيث أنتت عملية النشر ما يقرب من ثمانية عشر شهرًا منذ تولي مجلس الوزراء بقيادة مدنيين مهامه في سبتمبر 2019. وكان سبب التأخير هو المقاومة الداخلية من قبل المؤسسات والشركات الحكومية التي تحظى بمعدلات كبيرة من السيولة، حيث تستمر في معارضة جهود الحكومة التي تسعى لفض السيطرة عليها. وعلى وجه الخصوص، سجلت المؤسسات والشركات الحكومية المسجلة لملكية كل من القوات المسلحة السودانية وجهاز المخابرات العامة والشرطة الوطنية معارضة كبيرة لما تعتبره تحديًا للاستقلال المالي لمؤسساتها.



كان من المتوقع حدوث مثل هذه المقاومة، فقد جعل نظام البشير المؤسسات والشركات الحكومية بمثابة الركيزة الأساسية في نظام كليبوتوقراطي متطور مصمم لتمكين أفراد النظام اقتصاديًا وتمويل الحزب الحاكم والحركة الإسلامية الراديكالية التي يتصدرها الحزب - وكل ذلك على حساب الاقتصاد الوطني.¹⁰ وعقب سقوط البشير، أنشأ الشركاء المدنيون والعسكريون في المرحلة الانتقالية لجنة القضاء على التمكين ومكافحة الفساد واسترداد الأموال في نوفمبر 2019.¹¹ وبحلول الذكرى السنوية الأولى على تأسيسها، أفادت هيئة لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو وإزالة التمكين ومحاربة الفساد واسترداد الأموال بأنها قد استعادت 20 مليون متر مربع من الأراضي السكنية، وأكثر من مليون فدان من الأراضي الزراعية، و50 شركة، و60 مؤسسة، ومصادرة أموال نقدية كبيرة لوزارة المالية والجهات الحكومية الأخرى.¹³

في الوقت الذي يتم فيه تفكيك بعض العناصر المرتبطة ارتباطاً مباشراً بنظام البشير، يستمر البعض الآخر في الازدهار في المرحلة الانتقالية، مثل الشركات المملوكة لقطاع الأمن القومي والمؤسسات الحكومية المدنية. تعد المؤسسات والشركات الحكومية أحد الأسباب الرئيسية التي تجعل الحكومة السودانية تسيطر على 18% فقط من الموارد التي تدرها الوكالات الحكومية وأنشطتها الاقتصادية، وذلك وفق ما اقترحه رئيس الوزراء حمدوك في خطابه الوطني في أغسطس 2020.¹⁴ يمكن للحكومة تغيير هذا الأمر من خلال إظهار المزيد من العزم على إنفاذ القوانين القائمة لحماية المال العام ومعاقبة من يسيء استخدامه. على وجه الخصوص، يجب على الحكومة إنشاء حساب فردي للخزانة، وإصلاح شامل للسجل التجاري، ودعم إشراف وزارة المالية وديوان المراجعة القومي على الأموال العامة. يجب أن تفتح المؤسسات والشركات الحكومية سجلاتها لوزارة المالية وأن تُخضع جميع إيراداتها الناتجة عن الخدمات والمعاملات التجارية للسيطرة من جانب الوزارة. يجب على شركاء السودان الدوليين مواصلة دعم جهود السلطات السودانية لضمان امتثال جميع المؤسسات والشركات الحكومية لمتطلبات الشفافية المالية.

العمل قيد التنفيذ

تتجلى صعوبة المهمة الحالية من خلال من خلال المقدمة التي أوردتها وزارة المالية في مستهل حصريها الأولي للشركات المملوكة للدولة حيث وصفته بأنه لا يزال قيد التنفيذ:¹⁵

نشرت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي اليوم على موقعها الإلكتروني قائمة أولية ببيانات الكيانات والشركات العامة المملوكة لمؤسسات الدولة المختلفة والمسجلة لدى المسجل التجاري. وستعمل الوزارة على استكمال عملية الحصر وتحديث هذه البيانات بشكل دوري ومستمر بالتعاون مع المسجل التجاري.

جدير بالذكر أن وزارة المالية شرعت خلال الفترة السابقة في إجراء إصلاحات هيكلية لرأب الصدع وحل المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد السوداني. تأتي مراقبة ونشر قوائم الشركات الحكومية في إطار إصلاح قطاع الشركات الحكومية وضرورة تكليف وزارة المالية بتولي مسؤولية الإشراف على المال العام".

وعلى الرغم من أن القائمة المنشورة ليست شاملة تمامًا، إلا أنها تقدم للمرة الأولى حصراً للعديد من الشركات الخاضعة لسيطرة وزارتي الدفاع والداخلية، وكذلك تلك التي تديرها الوزارات الفنية والمدرة للدخل مثل وزارات الطاقة والتعدين والصناعة والاستثمارات والزراعة.

من الواضح أن الحصر المنشور قيد لا يزال غير مكتمل. على سبيل المثال، بالكاد تعكس القائمة الممارسات الشائعة لقطاع الأمن والشركات العامة الأخرى في الاستثمار بامتلاك الأسهم في كيانات تجارية أخرى من القطاعين العام والخاص. بالإضافة إلى ذلك، فإن قائمة البنوك التجارية الحكومية والمختلطة التي تساهم فيها الحكومة أو إحدى مؤسساتها العامة غير مكتملة بجانب ان تلك القائمة لا تظهر الا فيما ندر العدد والنسبة المئوية للأسهم التي تمتلكها الحكومة أو الكيانات العامة المدرجة في البنوك الأخرى.¹⁶

عندما كانت وزارة المالية تجري حصرها، صرحت الوزيرة السابقة هبة محمد علي بأن عدد الشركات والمؤسسات العامة كان متفاوتاً "بين 500 و 600"، بما في ذلك الشركات القابضة والشركات التابعة. ومع ممارسة مستضيف الحوار المزيد من الضغوط عليها للحصول على تفاصيل محددة عن شركات قطاع الأمن، أوضحت الوزيرة أن عددها يبلغ 50، هناك 34 منها تنتمي إلى القوات المسلحة السودانية، و 15 إلى المخابرات العامة، والباقي - شركة واحدة - لوزارة الداخلية.¹⁷ كان هذا التقسيم غير دقيق، فقد أظهر الحصر الذي أجرته الوزارة الذي تم نشره وجود 10 شركات قابضة تخضع لسيطرة وزارة الداخلية والشرطة الوطنية، مع 26 شركة تابعة تعمل في مجموعة واسعة من



القطاعات الاقتصادية¹⁸ تمتلك شركة جباد الصناعية العملاقة، وهي واحدة من بين 34 شركة قابضة مدرجة تحت إشراف وزارة الدفاع، 24 شركة فرعية تابعة لها.¹⁹

بالإضافة إلى ذلك، أظهرت القائمة الأولية غياب الشركات التابعة لجهاز المخابرات العامة بشكل ملحوظ. في أغسطس 2020، صرح مدير المخابرات العامة في معرض حديثه عن الشركات التابعة للجهاز قائلاً إنه تم إنشاء هذه الشركات لتعزيز قدرات الجهاز وخدمة . عناصره ، مضيئاً أن عائداتها لن يكون لها تأثير كبير على الدخل العام.²⁰ ..²¹ ولعل السبب في عدم إدراج هذه الشركات بالقائمة هو أن العديد منها، بما في ذلك بعض أكبر الشركات وأكثرها ربحاً، قد تم تسجيلها بالسجل التجاري في كيانات تابعة لأفراد.²² والدليل على انتشار هذه الممارسة هو ما حدث خلال عام 2019، حينما استعادت الحكومة بعض المؤسسات الإعلامية التي كانت تمولها الدولة والتي كانت مسجلة لأفراد من الدائرة المقربة من البشير أو لعملاء جهاز الأمن والمخابرات الوطني التي سبقت جهاز المخابرات العامة، وقامت بتصفيتها.²³ علم فريق ذا سنترى منذ ذلك الحين أن وزارة المالية طلبت من جهاز المخابرات العامة نقل ملكية أي شركات متبقية تابعة للجهاز ومسجلة حالياً للأفراد إلى جهاز المخابرات العامة بحيث يمكن إدراجها في الإصدار التالي من القائمة.²⁴

صرح وزير المالية الأسبق إبراهيم البدوي، في مارس 2020، أن الوزارة توصلت إلى اتفاق مع وزارتي الدفاع والتعدين وجهاز المخابرات العامة لنقل الشركات التابعة للجهاز إلى وزارة المالية، بدءاً من شركة السبيكة الذهبية.²⁵ وعلى الرغم من ذلك، صرحت مصادر مطلعة لفريق ذا سنترى أن جهاز المخابرات العامة لا يزال هو من يتحكم في شركة السبيكة.²⁶ ..²⁷ وقد تم إنشاء الشركة من جانب الحكومة السابقة لشراء وتصدير الذهب نيابةً عن بنك السودان المركزي واعتبرت مصدرًا رئيسياً للدخل لجهاز الأمن والمخابرات الوطني و النظام الذي يحميه.²⁸

تعج المؤسسات والشركات الحكومية السودانية بمخالفات الحوكمة الداخلية، وتفتقر إلى الشفافية المالية والمساءلة عن الأموال العامة الموجودة في عهدها، فالكثير منها يعمل بشكل غير قانوني. من بين 431 مؤسسة شبه حكومية نشطة حددتها لجنة فنية حكومية سابقة تم تشكيلها بعد فترة وجيزة من سقوط البشير، اتضح ان 12 مؤسسة وشركة حكومية فقط تقوم بتسليم إيراداتها وأرباحها التجارية إلى وزارة المالية، ولم تخضع 400 مؤسسة بشكل منتظم لمراجعة ديوان المراجعة القومي.²⁹ ..³⁰ هذا وقد صرح لواء سابق متقاعد كان قد خدم في الدائرة الاقتصادية لجهاز الأمن والمخابرات الوطني في مقابلة إعلامية بأن شركات جهاز المخابرات لم تخضع للمراجعة من قبل ديوان المراجعة القومي ولكنها كانت تكتفي بعمليات المراجعة الداخلية لديها.³¹ وفقاً لنائب المراجع العام في عام 2019، فإن 80% من المؤسسات شبه الحكومية قد انتهكت القوانين السودانية التي تنظم عمليات التعاقد والمشتريات الحكومية، في حين أن 105 منها لم يتم تسجيلها بشكل صحيح في السجل التجاري، حيث افتقرت أوراقهم إلى معلومات حول بعض العناصر مثل "نطاق العمل" و "مقرات الشركة".³² كان هشام كاهن، مستشار وزير المالية لشؤون الحوكمة، قد صرح في مؤتمر صحفي في يناير 2021 بأن بعضاً من هذه الشركات تفتقر إلى الشفافية، حيث يرأس مجالس إدارتها في كثير من الأحيان وزراء من الوكالات المكلفة بالإشراف عليها.³³

تلوح مخاوف جدية في الأفق جراء مشاركة الشخصيات السياسية البارزة في المؤسسات والشركات الحكومية وشركات اخري في نطاقها في السودان، على سبيل المثال، من خلال المصالح التجارية الخاصة الغامضة للعديد من قادة قوات الدعم السريع شبه العسكرية السودانية. وفي معرض الحديث عن عدم الإدراج في أحدث قائمة للمؤسسات والشركات الحكومية المرتبطة بقوات الدعم السريع، أوضح كل من وزير المالية ومستشار الحوكمة أنه لم يتم العثور على أي شركات تابعة لقوات الدعم السريع أثناء حصر الوزارة للشركات والمؤسسات العامة.³⁴ ومع ذلك، فإن القائد الثاني لقوات الدعم السريع، الفريق أول . عبد الرحيم دقلو، والضابط في قوات الدعم السريع الرائد القوني دقلو، كلاهما شقيق قائد قوات الدعم السريع ونائب رئيس مجلس السيادة الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي) – أسما عدة شركات خاصة في السودان والإمارات العربية المتحدة. من المعروف أن العديد من شركاتهم تنفذ مشاريع لصالح قوات الدعم السريع، وفقاً لتقارير استقصائية دولية.^{35,36,37}

خطط السودان لإنفاق 22% من ميزانية 2021 على قطاعه العسكري والأمني الضخم، بما في ذلك قوات الدعم السريع.³⁸ وهذا يعكس الإنفاق الفعلي على القطاع بشكل جزئي، حيث يتم دمج رواتب ومزايا العسكريين في مخصصات ميزانية أجور العاملين بالقطاع العام.³⁹ يجب أن تخضع الشركات الخاصة التي تتعاقد معها أي من القوات النظامية، بما في ذلك قوات الدعم السريع، للضمانات الصارمة المنصوص عليها مسبقاً في القانون السوداني لضمان سلامة جميع العقود الحكومية والمشتريات والخصخصة والتخلص من الفائض.⁴⁰



الخط المستقبلي

يمكن استقراء خطط الحكومة لكيفية وضع الشركات المملوكة للدولة تحت سيطرتها مستقبلاً من خلال الاتفاقية المبرمة مع منظومة الصناعات الدفاعية في مارس. عقب الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء عبد الله حمدوك إلى مجمع اليرموك الصناعي في 17 مارس بدعوة من منظومة الصناعات الدفاعية،⁴¹ أعلنت الحكومة أن المنظومة قد قدمت اقتراحاً من شأنه السماح للمنظومة والجيش بمواصلة إدارة الصناعات المتعلقة بالدفاع في حين يتم تحويل العمليات المدنية إلى كيانات مملوكة ملكية عامة تخضع لسيطرة وزارة المالية.^{42,43} إن تركيز الحكومة على بسط إشرافها ورقابتها على شركات منظومة الصناعات الدفاعية له ما يبرره من خلال الواقع الذي يتسم بسيطرة العديد من الكيانات العملاقة التابعة لمنظومة الصناعات الدفاعية على قطاعات اقتصادية وصناعية حيوية. على سبيل المثال، تهيمن الشركات القابضة المتمثلة في جباد، والاتجاهات المتعددة، وزادنا، وهيئة تنمية الصادرات، على قطاعات الصناعة وتجهيز اللحوم والري وتجارة السلع على التوالي.

صرحت بعض المصادر لفريق ذا سنترى أن المناقشات بين الحكومة وقيادة الجيش استمرت على مدى عدة أشهر قبل الزيارة، وركزت على مستقبل المنظومة في ظل حكومة ديمقراطية وتدقيق محلي ودولي أكثر جدية.⁴⁴ أوضحت المناقشات الحاجة لتوسيع نطاق حوكمة منظومة الصناعات الدفاعية لضمان إشراف الحكومة وشفافية العمليات والامتثال للمتطلبات الأخرى^{45,46}. وكجزء من العملية، اتفقت منظومة الصناعات الدفاعية والحكومة على إنشاء مجلس للتنمية الاقتصادية يترأسه وزير الصناعة ومجلس للتمويل والاستثمار يترأسه وزير المالية، والهدف من ذلك هو ضمان الاندماج في استراتيجية التنمية الصناعية الشاملة في السودان فيما يتعلق بكيانات المنظومة العاملة في مجال الصناعات الثقيلة وتحويل الشركات المدنية إلى كيانات مملوكة للقطاع العام، مما يمنح وزارة المالية رقابة غير مسبقة على إيرادات ونفقات ممتلكات المنظومة.^{47,48,49,50}

لا يزال يتعين على الحكومة أن تبدي إحساساً متساوياً بالإلحاح والتصميم لوضع الشركات المملوكة للدولة التي تديرها الوزارات الفنية تحت الرقابة الصارمة لوزارة المالية. على سبيل المثال، تعد صادرات وواردات النفط وتوزيع الوقود وإمدادات الطاقة وصناعة الذهب من بين أعلى الأنشطة المدرة للدخل في السودان، ولا تزال العديد من الشركات التي تشرف على تدفقات الإيرادات هذه خاضعة لسيطرة وزارة الطاقة والتعدين، وتحديداً شركة سودابت، شركة كهرباء السودان القابضة، سودامين، والشركة السودانية للموارد المعدنية المحدودة. على الرغم من هذا الوضع المسيطر، فقد عانى السودان من فجوات كبيرة في القيمة التجارية في صادراته المعلنة من جميع السلع، لا سيما النفط والذهب، منذ عام 2012 إلى عام 2018، وفقاً لدراسة أجرتها منظمة الشفافية المالية الدولية Global Financial Integrity.⁵¹ بناءً على الفروق القائمة بين ما أعلنه السودان رسمياً كقيمة لصادراته من النفط والذهب وما أعلنه المستوردون فيما يتعلق بالمبالغ المدفوعة لهم، كما ورد في إحصاءات التجارة الدولية، فقد خسر السودان 8.2 مليار دولار في صادراته من النفط والذهب بنسبة 85% و 48% على التوالي وهو الأمر الذي يعكس حجم الخسارة في صادرات السودان المعلنة رسمياً للأعوام من 2012 حتى 2018.⁵² وكانت وزارة الطاقة والتعدين والوزارات الفنية الأخرى قد رفضت في السابق ما يروونه ندخلاً من وزارة المالية في شؤون شركاتهم بحجة عدم امتلاكها الخبرة الفنية لإدارة هذه الشركات.⁵³

لقد خاضت المؤسسات والشركات الحكومية المدنية، وكذلك شركات قطاع الأمن الأكثر قوة معركة شرسة، واستطاعت تحقيق الانتصار على وزراء المالية واحداً تلو الآخر في عهد البشير وفي الفترة الانتقالية الحالية التي يسعى فيها المسؤولون إلى منع المؤسسات الحكومية من إبقاء إيراداتها ونفقاتها خارج الميزانية. وعلى الحكومة الانتقالية أن تضع حدًا لهذا التشويه الذي يشل قدرتها على القيام بإصلاح اقتصادي. يجب ألا تكون هناك مساومة بشأن إشراف وزارة المالية على جميع تدفقات الإيرادات والنفقات للشركات التي يتم تمويلها من الأموال العامة والتي تستمر الوزارة في دفع رواتب العاملين بها ودعم تكاليف التشغيل من الميزانية الوطنية. يجب أن تترجم السلطات الانتقالية خططها إلى أفعال بحيث يمكن تطبيق معايير الشفافية والمساءلة المالية على جميع شركات الأمن والمؤسسات والشركات الحكومية الأخرى.

ما الذي يجب أن يحدث في المرحلة القادمة

لا يزال أمام مجلس الوزراء السوداني الذي يترأسه المدنيون طريق طويل لتحقيق السيطرة على المؤسسات والشركات الحكومية في البلاد، حيث تمثل نتائج ثلاثة عقود من الحكم الكليبتوقراطي. في حين أن العناوين الرئيسية قد تحمل عنواناً مثل "استحواد حمدوك على الأصول التجارية للجيش"، فإن ما تم تحقيقه بالفعل حتى الآن هو تخفيض حدة التوترات الشديدة وتطوير ما يمكن أن يكون خارطة طريق قابلة للتطبيق من أجل تحقيق النجاح.⁵⁴ لترجمة خارطة الطريق هذه إلى إنجازات قابلة للقياس، يقدم فريق ذا سنترى التوصيات التالية:



حكومة السودان

- إدخال إصلاحات تستهدف تسوية أرضية الأنشطة الاستثمارية والتجارية لتعزيز المنافسة العادلة بين الشركات المملوكة للدولة والقطاع الخاص.
- الإلغاء الفوري لجميع الإعفاءات من الضرائب والجمارك، وكذلك الإعانات والاحتكارات الأخرى الممنوحة لقطاع الأمن والشركات والمؤسسات العامة الأخرى.
- فرض إغلاق جميع حسابات التجنيب التي تحتفظ بها المؤسسات والشركات الحكومية والصناديق الوطنية خارج رقابة وزارة المالية، وإدراج الحسابات المجنبة غير الخاضعة للميزانية تحت حساب موحد للخزانة الوطنية.
- إصلاح شامل للسجل التجاري لضمان التحديد الشامل للملكية المفيدة لجميع الشركات بغرض السير على خطى الإصلاحات المماثلة في جميع أنحاء العالم.
- الانخراط في مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، وشراكة الحكومة المفتوحة، وغيرهما من المجموعات الدولية المماثلة للوصول إلى الخبرة وبناء القدرات ولضمان أن جهود الحكومة الخاصة تتماشى مع أفضل الممارسات.
- تعزيز الموارد البشرية والمالية لإدارة المؤسسات والشركات العامة التابعة لوزارة المالية وتمكينها من فرض رقابة الوزارة على الشؤون المالية لجميع مؤسسات وشركات القطاع العام.
- إخضاع جميع الشركات المملوكة للدولة لعمليات تدقيق عشوائية ودورية من قبل ديوان المراجعة القومي أو مدقق حسابات آخر تعينه الحكومة المدنية.
- مطالبة جميع الشركات المملوكة للدولة بتقديم تقرير سنوي شامل، بما في ذلك البيانات المالية، إلى مكتب رئيس الوزراء تكليف شركات الأعمال والاستشارات المالية الدولية والمحلية التي تتمتع بسمعة طيبة بإجراء دراسات شاملة لرأس المال والأصول والأسهم والتزامات الكيانات العامة المستهدفة للخصخصة أو الاستمرار كجهات حكومية.
- تكليف الشركة أو الشركات الاستشارية بإصدار توصية، بناءً على النتائج، بالهيكل المناسب واستراتيجيات العمل الملائمة لإدارة الشركات المستهدفة في ظل متطلبات صارمة للشفافية المالية والامتثال لفترة محددة، وبعد ذلك يمكن اتخاذ القرار بشأن الخصخصة أو الاستمرار أو التصفية.
- توجيه الطلب إلى وزارة المالية للإشراف على أنشطة وميزانيات جميع المؤسسات الحكومية، بما في ذلك تلك المرتبطة بقطاع الأمن والدفاع، حتى يتم اتخاذ مثل هذه الخطوات.
- الإسراع في إنشاء المفوضية الدائمة لمكافحة الفساد بموجب القانون المعتمد مؤخرًا الذي يفوض تأسيسها.
- السعي لتحقيق المساءلة، سواءً من خلال المحاكم أو غير ذلك، للمسؤولين عن أنشطة الفساد.
- تكثيف تحقيقات استرداد الأصول لضمان قيام الحكومة بتقديم نتائج ملموسة يحتمل أن تساعد على تقديم التنمية والخدمات الأساسية للسكان.
- توحيد القوات النظامية السودانية، والمجموعات شبه العسكرية، ووحدات الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا للسلام، وفقًا لإصلاحات قطاع الأمن التي نصت عليها اتفاقية جوبا للسلام الموقعة مؤخرًا، لتقليل العبء غير المتناسب على الموازنة من الانفاق على قطاع الدفاع والأمن وتحرير الموارد لتحسين الخدمات العامة الأساسية.
- إخضاع الشركات الخاصة بقيادة قوات الدعم السريع لنفس عمليات التدقيق التي ستخضع له في نهاية المطاف شركات القوات المسلحة السودانية وجهاز المخابرات العامة ووزارة الداخلية، حيث تتلقى قوات الدعم السريع مخصصات كبيرة في الميزانية الوطنية.

الشركاء الدوليون والمؤسسات المالية

- تشجيع السلطات السودانية على ضمان امتثال جميع المؤسسات شبه الحكومية لمتطلبات الشفافية المالية السودانية من خلال فتح سجلاتها لوزارة المالية وإخضاع جميع الإيرادات الناتجة عن الخدمات المقدمة للجمهور والمعاملات التجارية للرقابة من جانب الوزارة.
- يجب أن تكون الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي على استعداد لفرض عقوبات على أي أطراف من شأنها تقويض هذه العمليات.
- توسيع نطاق تدخلات بناء القدرات لمساعدة الهيئات الحكومية التي توجه خصخصة الشركات والمؤسسات ذات الملكية العامة المجدية وتصفية الآخرين، لا سيما ديوان المراجعة القومي، وإدارة الشركات والمؤسسات في وزارة المالية، ووحدة الاستخبارات



المالية.

- الإبلاغ عن المعاملات الدولية لجميع المؤسسات العامة التي لا تقبل برقابة وزارة المالية وديوان المراجعة القومي باعتبارها عرضة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب وقنوات محتملة للتدفقات المالية غير المشروعة من السودان وإليه.
- تحديد الشركات الخاصة المملوكة لقادة قوات الدعم السريع ككيانات مرتبطة بسياسيين بارزين وإخضاع معاملاتها الدولية لتدقيق شديد لضمان امتثال هذه الشركات لجميع القوانين السودانية والمعايير المصرفية الدولية فيما يتعلق بمبدأ اعرف عميلك.

الحواشي

- 1 أفريقيا إنتلجنس، "مؤتمر باريس يمنح حمدوك يومين لتحقيق نتائج إيجابية مع الدائنين"، 6 مايو 2021، متاح عبر: https://www.africaintelligence.com/eastern-and-southern-africa_business/2021/05/06/paris-conference-gives-hamdok-two-days-to-win-over-creditors.109663802-eva
 - 2 وزارة المالية السودانية، "الإدراج الأولي للشركات الحكومية العامة"، 5 أبريل 2021، متاح عبر: <https://tinyurl.com/yfdc9dxde>
 - 3 ذا آراب ويكلي، "تضخم قياسي، الأزمة الاقتصادية تهدد استقرار السودان"، 30 نوفمبر 2020، متاح عبر: <https://theArabweekly.com/record-inflation-economic-crisis-threaten-sudans-stability>
 - 4 سيمونا فولنتين، "السودان يتعرض لارتفاع حاد في الأسعار مع خفض الدولة لدعم الوقود والكهرباء"، الجارديان (The Guardian)، 10 نوفمبر 2020، متاح عبر: <https://www.theguardian.com/global-development/2016/nov/10/sudan-steeped-sharp-price-rises-state-cuts-fuel-electricity-subsidies>
 - 5 شبكة عين، "الحكومة السودانية تراهن على تخفيضات دعم الوقود - والناس يدفعون الثمن"، صحفيي ميل وجارديان، 24 نوفمبر 2020، متاح عبر: <https://mg.co.za/africa/2020-11-24-sudans-government-gambles-over-fuel-subsidy-cuts-and-people-pay-the-price/>
 - 6 طارق الطيبلاوي ومحمد الأمين، "بنك السودان المركزي يخفض قيمة العملة لإنعاش الاقتصاد"، بلومبرج، 21 فبراير 2021، متاح عبر: <https://www.bloomberg.com/news/articles/2021-02-21/sudan-central-bank-moves-to-unify-fx-rate-to-aid-economy>
 - 7 سليمان بلدو، "أسعار صرف العملات في السودان: كيفية الحفاظ على التقدم واستباق المخاطر"، ذا سنترى، مارس 2021، متاح عبر: <https://thesentry.org/reports/sudans-exchange-rate/>
 - 8 قانون الانتقال الديمقراطي في السودان والمساءلة والشفافية المالية لعام 2020، HR 7682، متاح عبر: <https://www.congress.gov/bill/116th-congress/house-bill/7682/text?r=7&s=3>
 - 9 يزيد صايغ، "الشركات العسكرية السودانية تتجه نحو المدنية: كيف يمكن أن تنجح اتفاقية سحب الاستثمارات الأخيرة"، مركز مالكولم إتش كير كارنيجي للشرق الأوسط، 23 أبريل 2021، متاح عبر: <https://carnege-mec.org/2021/04/23/sudan-s-military-companies-go-civilian-how-recent-divestment-agreement-can-succeed-pub-84374>
 - 10 لتحليل النظام الكليبتوقراطي لنظام البشير، انظر:
- The Enough Project، "دولة السودان العميقة: كيف خصخص المطلعون ثروة السودان بشكل عنيف وكيف كانت الاستجابة"، 25 أبريل 2017، متاح عبر: https://enoughproject.org/wp-content/uploads/2017/05/SudansDeepState_Final_Enough.pdf
- 11 رويترز، "السودان يتحرك لحل الحزب الحاكم السابق ويلغي قانون النظام العام"، 28 نوفمبر 2019، متاح عبر: <https://www.reuters.com/article/uk-sudan-politics/sudan-moves-to-dissolve-ex-ruling-party-repeals-public-order-law-idUKKBN1Y228T>
 - 12 راديو دبنقا، "الجنة مكافحة الفساد في السودان تطالب بإجراءات جنائية"، 12 فبراير 2021، متاح عبر: <https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/sudan-anti-corruption-committee-orders-criminal-proceedings#:~:text=of%20various%20companies,-The%20Empowerment%20Elimination%2C%20Anti%2DCorruption%2C%20and%20Funds%20Recovery%20Committee,Nation>



[al%20Congress%20Party%20\(NCP\).](#)

13 رويترز، "الجنة التخلص من التمكين في السودان تسترد أكثر من مليار دولار من أصول نظام البشير"، 5 أبريل 2021، متاح عبر: <https://www.reuters.com/article/idARAL8N2LY1FO>

14 سكاى نيوز عربية، "الجيش السوداني والنشاط التجاري للحكام المدنيين هما الجهات المسؤولة عن الاقتصاد"، 25 أغسطس 2020، متاح عبر: <https://www.arabnews.com/node/1724386/middle-east>

15 انظر الملاحظة 2.

16 تتوفر هذه القائمة في قسم "المالية". انظر الملاحظة 2.

17 تلفزيون السودان، "برنامج حوار البناء الوطني مع وزيرة المالية الدكتورة هبة محمد علي"، يوتيوب (YouTube)، 23 يناير 2021، متاح عبر: https://youtu.be/bn_h07wNPrY

18 تتوفر هذه القائمة في قسم "وزارة الداخلية". انظر الملاحظة 2.

19 يتم توفير هذه القائمة تحت أقسام "وزارة الدفاع" و "الشركات التابعة"، على التوالي. انظر الملاحظة 2.

20 راديو دبنقا، "مدير المخابرات العامة يدافع عن الشركات المملوكة للجهاز"، 29 أغسطس 2020، متوفر عبر: <https://tinyurl.com/yk6lzd5p>

21 تاق برس، "السودان: الكشف للمرة الأولى عن أسباب إنشاء شركات أمنية تابعة لجهاز المخابرات العامة"، 29 أغسطس 2020، متاح عبر: <https://www.tagpress.net/47335/>

22 صحيفة البيان، "واقع ظروف وجود خلافات حول شركات الأجهزة الأمنية"، 12 يناير 2020، متاح عبر: <https://alpyannews.com/?p=5926>

23 صحيفة الانتباهة، "وزير الاعلام لشبكة "عين": لقد بدأنا في تصفية وسائل الإعلام التابعة لجهاز الأمن والمخابرات الوطني"، 30 أكتوبر 2019، متاح عبر: <https://alintibaha.net/online/15919/>

24 مقابلة ذا سنترى مع مسؤول مطلع على العملية المؤدية إلى القائمة المنشورة، أبريل 2021.

25 تاق برس، "وزير المالية يكشف مصير الشركات المملوكة لجهاز الأمن والمخابرات ووزارة الدفاع ويعلن الاستحواذ على أكبر شركة للذهب"، 29 مارس 2020، متاح عبر: <https://www.tagpress.net/39123/>

26 مقابلة فريق ذا سنترى مع عضو جمعية مصدري الذهب، مارس 2021.

27 صحيفة الراكوبة، "إيلولة شركة "السبيكة" للمالية، مقترحات بشأن شركات المنظومة الدفاعية تتضمن التحول لشركات عامة"، 5 أبريل 2020، متاح عبر: <https://tinyurl.com/yjzqvky>

28 أفريقيا إنتلجنس، "خدمات المخابرات مجردة من وعاء الذهب"، 6 مايو 2020، متاح عبر: <https://www.africaintelligence.com/eastern-and-southern-africa-politics/2020/05/06/intelligence-services-divested-of-their-pot-of-gold,108404170-ar1>

29 وزارة العدل، "المؤتمر الصحفي للجنة إدراج ومراجعة الشركات الحكومية"، 22 يوليو 2019، متاح عبر: <https://www.moj.gov.sd/posts/post/479>

30 وكالة الأناضول، "السودان: خطوات تصفية 105 شركة حكومية، 80% من الشركات الحكومية لا تقدم إيراداتها إلى الخزنة"، 8 يوليو 2019، متاح عبر: <https://tinyurl.com/yf6xpjgh>

31 التلفزيون العربي، شركة البشير الاقتصادية..... استثمارات الأجهزة الأمنية السودانية خارج الرقابة، 2 فبراير 2020، متاح عبر: <https://tinyurl.com/ydwrczt9>

32 كوش نيوز "الجنة حصر و مراجعة الشركات الحكومية توصي بفتح البلاغات الخاصة بالمال العام"، 8 يوليو، 2019، متاح عبر: <https://kushnews.net/2019/07/169455>

33 وكالة الأنباء السودانية، "وزيرة المالية توضح حقيقة شركات الجيش والأجهزة الأمنية"، 20 يناير 2021، متاح عبر: <https://www.suna->



35 قام عبد الرحيم دقلو بتأسيس شركة الجنيد للأنشطة المتعددة في عام 2009 كشركة خاصة، قبل إنشاء قوات الدعم السريع في عام 2013. والجنيد هي شركة قابضة لديها العديد من الشركات التابعة في مجال المقاولات والإنشاءات وبناء الطرق والجسور ومعالجة النفايات المعدنية والنقل. انظر: وزارة العدل السودانية، شركة الجنيد للأنشطة المتعددة، 2 ديسمبر 2009.

36 أوقفت شركة الجنيد موقعها الإلكتروني www.algunade.com حيث تم وضع هذه المعلومات مع لمحة عامة عن كل شركة فرعية وصور لمشاريع تنفذها الشركات التابعة. أشار الموقع صراحة إلى أن العديد من المشاريع التي نفذتها الشركات التابعة كانت بتكليف من قوات الدعم السريع. تم حفظ نسخ مؤرشفة في ملف مع فريق ذا سنترى.

37 ربطت منظمة مراقبة مكافحة الفساد Global Witness شركة Tradive General Trading LLC، وهي شركة تأسست في الإمارات العربية المتحدة وشارك في ملكيتها القوني دقلو، بتوريد المركبات ذات الاستخدام المزوج إلى قوات الدعم السريع في النصف الأول من عام 2019. انظر:

Global Witness، "كيف حصلت قوات الدعم السريع على مركبات الدفع الرباعي: تقنيات استخبارات المصادر المفتوحة وراء فضيحة السودان"، 5 أبريل 2020، متاح عبر: <https://www.globalwitness.org/en/blog/how-the-rsf-got-their-4x4-technicals-the-open-source-intelligence-techniques-behind-our-sudan-exposé/>

38 أخبار السودان، وزير المالية الأسبق يشخص لـ (التايا) حالة الوضع الاقتصادي الراهن، "5 أبريل، 2021، متاح عبر: <https://www.sudanakhbar.com/954472>

39 مقابلة هاتفية أجراها فريق ذا سنترى مع محلل الميزانية الوطنية، مايو 2021.

40 سامي عبد الحليم سعيد، المسؤولية الجنائية عن حماية المال العام في السودان، يونيو 2015. تم حفظ نسخة في ملف مع فريق ذا سنترى.

41 رويترز، "شركة عسكرية سودانية تتخلى عن عملياتها المدنية"، 17 مارس 2021، متاح عبر: <https://www.reuters.com/article/us-sudan-economy-military/sudanese-military-company-to-give-up-its-civilian-operations-idUSKBN2B92K5>

42 مجلس الوزراء السوداني، "رئيس الوزراء يزور منشآت منظومة الصناعات الدفاعية"، 17 مارس 2021، متاح عبر: http://www.sudan.gov.sd/index.php/en/home/news_details/2890

43 يتسم هذا الموقع الصناعي بمكانة متميزة للغاية فيما يتعلق بالصناعات العسكرية في السودان ولكنه مجرد جزء مما تملكه منظومة الصناعات الدفاعية، والتي كانت تُعرف قبل عام 2017 باسم شركة الصناعة العسكرية. للتعرف على المزيد عن شركة الصناعة العسكرية ومصنع اليرموك، يمكنك مطالعة:

أفريكا كونفيدينشال، مجمع الصناعات العسكرية في الخرطوم، "2 نوفمبر 2012، المجلد 53، رقم 22، متاح عبر: https://www.africa-confidential.com/article-preview/id/4664/Khartoum's_military-industrial_complex

44 تواصل فريق ذا سنترى مع أحد المشاركين في هذا الجهد، أبريل 2021.

45 انظر الملاحظة 42.

46 انظر الملاحظة 41.

47 حث وزير المالية منظومة الصناعات الدفاعية إلى أن تكون أكثر شفافية مع الجمهور من خلال شرح كيفية قيام العمليات المدنية بدفع ضرائبها مثل شركات القطاع الخاص الأخرى. انظر:

راديو دبنقا، "السودان يصدد إصلاح منظومة الصناعات الدفاعية"، 18 مارس 2021، متاح عبر: <https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/sudan-to-reform-its-defence-industries-system>

48 ذكر حمدوك أن منظومة الصناعات الدفاعية يجب أن تركز على الصناعات المتعلقة بالدفاع، حيث تحتفظ بميزة نسبية، وتحويل القطاع المدني إلى شركات عامة. انظر:

عبد الله حمدوك، الملف الشخصي على Facebook، منشور بتاريخ 17 مارس 2021، متاح عبر:



<https://www.facebook.com/109855750397935/posts/500668867983286/> (الوصول الأخير في 6 مايو 2021).

49 للحصول على تسجيل حقيقي لخطاب الدكتور جبريل إبراهيم، انظر:

مسونكيل، صفحة Facebook، "إحاطة إعلامية للدكتور جبريل إبراهيم حول زيارة مجلس الوزراء لمنظومة الصناعات الدفاعية، 17 مارس 2021، متوفر عبر: <https://www.facebook.com/khalamgl/videos/726767434654171>

50 محمد أمين ياسين، "الجيش السوداني يتخلى عن شركاته ومصانعه للمدنيين: العسكريون والمدنيون يتجاوزون الخلافات حول الشركات العسكرية والمدنية، صحيفة الشرق الأوسط، 18 مارس 2021، متاح عبر: <https://tinyurl.com/yg7skm4b>

51 Global Financial Integrity، السودان والنزاهة التجارية"، 31 مايو 2020، متاح عبر: <https://gfintegrity.org/report/sudan-and-trade-integrity/>

52 Global Financial Integrity، "تحليل التجارة والنفط والذهب: توصيات لدعم النزاهة التجارية في السودان، مايو 2020، متاح عبر: <https://gfintegrity.org/wp-content/uploads/2020/05/Sudan-Policy-Brief-FINAL.pdf>

53 مقابلة فريق ذا سنترى مع مستشار فني سابق بوزارة المالية، أبريل 2021.

54 أفريقيا إنتلجنس، "استحوذ حمدوك على الأصول التجارية للجيش"، 9 أبريل 2021، متاح عبر: https://www.africaintelligence.com/eastern-and-southern-africa_business/2021/04/09/hamdok-takes-over-the-army-s-business-assets,109656816-ar1

